مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/1/19

معادلة التنافس على رئاسة الجمهورية

لغة الأرقام أم حسابات العرف والتاريخ؟

د. عبد العزيز عليوي العيساوي

● ورقة تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

معادلة التنافس على رئاسة الجمهورية: لغة الأرقام أم حسابات العرف والتاريخ؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون، السياسة الداخلية والخارجية

د. عبد العزيز عليوي العيساوي / أكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مقدمة

تجدُ القوى السياسية العراقية نفسها أمام اختبارٍ جديد لمدى قدرتها على انتخاب رئيس جمهورية جديد من بين عشرات المرشحين الذين تقدّموا لشغل هذا المنصب، الذي يتطلّب تصويتاً بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، مما يحتم وجود تفاهمات سياسية واسعة تسبق جلسة التصويت.

ويُعدّ نجاح الكتل البرلمانية في تمرير رئيس مجلس النواب ونائبيه في جلسة التاسع والعشرين من كانون الأول 2025 دافعاً نحو المضي بالحوارات لحسم وجهة التصويت أو التوصل إلى تفاهمات أولية قبل انعقاد الجلسة، وبالتالي ضمان تمرير المرشح الذي ينال أغلبية برلمانية وسياسية ضمن المدة التي حدّدها الدستور.

وعلى الرغم من عدم تحديد الدستور للطرف الذي يحق له ترشيح رئيس الجمهورية، إلا أن الحظوظ الأكبر ستكون لمرشحي الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بعد أن اعتيد عُرفاً ذهاب المنصب للمرشح الذي يتوافق عليه الكرد، أو يحظى بترشيح كردي قبل التصويت عليه في مجلس النواب.

وقد قدّم الحزب الديمقراطي الكردستاني وزير الخارجية فؤاد حسين مرشحاً للمنصب، بينما رشّح الاتحاد الوطني الكردستاني نزار آميدي لرئاسة الجمهورية، في مؤشر على استمرار حالة التنافس بين الاستحقاق الانتخابي القائم على أغلبية المقاعد، الذي يطالب به الحزب الأول، والعرف السياسي غير المكتوب الذي يتمسك به

الثاني، مما يؤجّل مشهد الحسم إلى الأيام الأخيرة التي تسبق نهاية المدة الدستورية، وربما حتى يوم جلسة التصويت، والذي سيعتمد بالدرجة الأساس على قدرة إقناع القوى المؤثرة في الإطار التنسيقي والمجلس السياسي الوطني بالمرشح الذي سينال التوافق على المستوى الوطني.

أولاً: نظرة على الرؤساء السابقين

بعد الانتقال الديمقراطي الذي شهده العراق عام 2003، اختير غازي الياور كأول رئيس للبلاد في التغيير الذي نقل العراق إلى الحالة الديمقراطية، وشغل المنصب خلال المدة التي سبقت إجراء الانتخابات في العراق الديمقراطي، وانتهت مهامه في نيسان 2005، بعد أن تولّى الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، جلال الطالباني، المنصب كأول رئيس منتخب في عراق ما بعد عام 2003، وجرى التجديد له في عام 2010، وانتهت مهامه عام 2014 بعد أن دخل في معاناة مع المرض الذي لازمه حتى وفاته عام 2017.

وفي تموز/يوليو 2014، تولّى فؤاد معصوم – وهو أحد مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني – رئاسة العراق بعد مسيرة سياسية حافلة بعد عام 2003، بدأت بعضوية الجمعية الوطنية قبل أن يصبح النائب الأول لرئيس لجنة صياغة الدستور، ثم عضوية مجلس النواب لدورتين.

وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018 تولّي برهم صالح، الذي كان قيادياً بارزاً في الاتحاد الوطني الكردستاني، رئاسة الجمهورية، والذي شغل مناصب مهمة في السلطة الاتحادية، من بينها نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، فضلاً عن رئاسته حكومة إقليم كردستان.

وتولّى رئيس الجمهورية الحالي عبد اللطيف جمال رشيد منصبه في تشرين الأول/أكتوبر 2022، بعد مسيرة سياسية حافلة عمل خلالها قيادياً في الاتحاد الوطني الكردستاني منذ تشكيله، ثم عمل وزيراً للموارد المائية في حكومة إقليم كردستان.

وتشير هذه النظرة إلى وجود تفوّق للاتحاد الوطني الكردستاني في تولّي المنصب، وفقاً للتفاهمات السياسية السابقة التي كانت تبدأ في إقليم كردستان قبل أن تنطلق إلى الفضاء الوطني بحثاً عن تفاهمات سياسية تحقّق الأغلبية التي يتطلّبها التصويت على رئيس الجمهورية.

ثانياً: لغة الأرقام

تصدّر الحزب الديمقراطي الكردستاني المشهد السياسي الكردي بحصوله على 27 مقعداً جمعها عن طريق قواعده الجماهيرية التقليدية في إقليم كردستان، وتحديداً في محافظتي أربيل ودهوك، فضلاً عن المقاعد التي حصل عليها في محافظة نينوى، مما يشير إلى استمرار سيطرة الحزب على موقع الصدارة بين الأحزاب الكردية، الذي بات مألوفاً خلال التجارب الانتخابية السابقة.

وهذا الأمر ترتّب عليه استحقاقات تتناسب مع ما حصل عليه من مقاعد، وفقاً لما اعتيد عليه بعد كل انتخابات، وليس بالضرورة أن تتناسب المواقع مع عدد مقاعد أو نقاط الحزب، لكنه غالباً ما كان يحصل على ما يرضيه من المواقع.

أما الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يعد أقرب المنافسين للحزب الديمقراطي الكردستاني من حيث عدد المقاعد، فقد حصل على 15 مقعداً، أي ما نسبته 55% من عدد مقاعد الحزب الديمقراطي الكردستاني، في إشارة إلى وجود فجوة عددية واضحة بين الحزبين، مما يرجّح كفة الأخير فيما يتعلق بلغة الأرقام، التي منحته أغلبية مريحة جعلته يمثل الكتلة البرلمانية الكردية الأكبر، والتي لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن استحقاقات أحزاب إقليم كردستان.

ثالثاً: العرف والتاريخ

على الرغم من عدم حصول الاتحاد الوطني الكردستاني على الأغلبية في المعادلة الكردية، إلا أن اسم الحزب اقترن بمنصب رئيس الجمهورية منذ عام 2005، على خلفية الأعراف السياسية غير المكتوبة التي راعت التوازنات الكردية – الكردية، والتي فرضت نفسها على الواقع الديمقراطي العراقي منذ أكثر من 20 عاماً. ولم يكن تولّي قيادات الحزب يواجه أي معارضة سياسية، قبل أن يتغير الحال في السنوات الأخيرة على خلفية مطالبات الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمنصب، الذي أصبح يعدّه، بحسب تصريحات قياداته وأعضائه، استحقاقاً للحزب الكردي الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في انتخابات برلمان 2025.

إن التراجع الواضح للوزن التمثيلي للاتحاد الوطني الكردستاني لم يؤثر كثيراً في الثقل السياسي للحزب، خصوصاً خارج الإقليم، حيث ما زالت الأحزاب والتحالفات الأخرى تنظر إلى الاتحاد الوطني الكردستاني كأحد الركنين السياسيين الكرديين، الذين لا يمكن التغافل عن ماضيهم وحاضرهم وتأثيرهم في المشهد السياسي الكردي.

وعلى هذا الأساس، ما زالت بعض أطراف الإطار التنسيقي، الذي يفوق عدد مقاعده نصف عدد البرلمان، تتمتع بعلاقات متينة مع الحزب، وهو ما يمكن اعتباره دعماً، أو على الأقل عدم اعتراض على مجيء رئيس جمهورية من الاتحاد الوطني الكردستاني، خصوصاً بعد أن أثبتت جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه وجود وجهات نظر متباينة حول الاستحقاقات الكردية، مما عطل فوز مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، شاخوان عبدالله، مرتين، مما دفع إلى استبداله بفرهاد أمين الذي فاز بالتصويت من المرة الأولى.

إن التعويل على العرف السياسي وحده ربما لن يكون كافياً دون النظر إلى الاعتبارات التاريخية التي استند إليها العرف، والتي كانت غالباً ما تصب في مصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي لا يمكن استبعاده من معادلة التنافس على المنصب في حال تكرار هذا الأمر مجدداً، عن طريق النجاح في توظيف علاقاته السياسية الواسعة مع الأحزاب والتحالفات المؤثرة، التي تمتلك كتلة تصويتية كبيرة يمكن أن تؤدي إلى حسم الأمر لصالحه في حال

استمرار التنافس ودخول مرشحين اثنين إلى جلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

رابعاً: التفاهمات على المستوى الوطني

لا يمكن فصل الحوارات التي تسبق جلسة التصويت على رئيس الجمهورية عما سبقها من تفاهمات سياسية أسهمت في إنجاح التصويت على رئيس مجلس النواب ونائبيه، وما تبعها من نقاشات داخل الإطار التنسيقي للاتفاق على مرشح رئاسة الوزراء، والتي نتج عنها دعم ائتلاف «الإعمار والتنمية»، الذي تصدّر نتائج الانتخابات، لترشيح رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي للمنصب، في مؤشر على وجود تقدّم واضح في حوارات الإطار التنسيقي بشأن استحقاقاته.

ومهما بلغ التقدّم في نقاشات الإطار التنسيقي، فإنه يبقى محكوماً بالتوقيتات الدستورية التي حتمت، قبل ذلك، انتخاب رئيس للجمهورية، الذي يقوم بدوره بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكبر، المنبثقة عن قوى الإطار التنسيقي، بتشكيل الحكومة. وعلى الرغم من الاعتياد على أن يكون هذا الملف شأناً كردياً خالصاً، إلا أن التصويت على منصب رئيس الجمهورية لا يمكن أن يُمرّر دون وجود تفاهمات على المستوى الوطني قادرة على تحقيق أغلبية الثلثين التي يتطلّبها التصويت.

وفقاً للمؤشرات الحالية، فإن هذه التفاهمات، في حال تمت، ستكون أمام ثلاثة قضايا رئيسة هي:

1. **المرشح الكردي الواحد:** أظهرت المواقف والتصريحات التي شهدتها الأيام الماضية ميلاً نحو المرشح الواحد الذي تتفق عليه القوى الكردية مجتمعة أو الأحزاب التي حازت على أغلب المقاعد الكردية، لأن هذا الأمر سيسهّل انعقاد وسير الجلسة، ويجنب القوى غير الكردية الحرج الذي قد تتعرض له في حال وجود أكثر من مرشح.

2. **تفاهمات ما بعد الانتخابات:** قد تذهب القوى السياسية إلى التفاهمات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الانتخابات في حال عدم اتفاق القوى الكردية على مرشح واحد، وخصوصاً تلك التي بدأت صورتها تتضح بعد انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه.

3. **تفاهمات جديدة:** قد تشهد الأيام التي تسبق جلسة التصويت تفاهمات جديدة غير تلك التي أُعلنت في المرحلة السابقة، في حال حدوث مفاجآت مرتبطة بالأحزاب والمرشحين، مثل التفاهمات الحزبية غير المعلنة سابقاً، أو انسحاب مرشح رئيس مقابل دعم مرشح آخر كان بعيداً عن الأنظار.

خامساً: الاحتمالات

يُعد التوقع في السياسة من أصعب القضايا لارتباطه بتفكير الإنسان وسلوكه، وبالمتغيرات والتقلبات التي تشهدها الساحة السياسية، والتي يمكن أن تغيّر المشاهد في اللحظات الأخيرة التي تسبق القرار أو التصويت. إلا أن ذلك لا يمنع تتبع المعطيات والمؤشرات للوصول إلى أبرز الاحتمالات المتوقعة، وهذا ما تذهب إليه هذه الورقة، التي وضعت ثلاث احتمالات لمسارات الحوارات والنقاشات المؤدية إلى انتخاب رئيس الجمهورية:

الأول: فوز مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني

إن النظر إلى الأجواء السياسية والبرلمانية التي رافقت التصويت على منصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، الذي ذهب للحزب الديمقراطي الكردستاني، يرفع احتمال قدرة الحزب على الظفر برئاسة الجمهورية في حال نجح في حشد العدد الكافي من الأصوات، بالتفاهم مع القوى المؤثرة، وخصوصاً في الإطار التنسيقي والمجلس السياسي الوطني، اللذين يمتلكان مجتمعين نحو ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب. وقد يزيد ترشيح فؤاد حسين لمنصب رئيس الجمهورية حظوظ الحزب الديمقراطي الكردستاني في كسب جولة التصويت، لما يتمتع به من علاقات إيجابية مع مختلف القوى السياسية على المستوى الوطني، بالإضافة إلى كونه يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وكذلك توليه وزارات سابقة، مما يعني توفر العامل السياسي الداعم لهذا السيناريو، فضلاً عن الموقع التنفيذي للمرشح، الذي

لـم يشـوبه أي خلـل يحـول دون تكـرار توليـه منصـب تنفيـذي آخـر.

الثاني: فوز مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني

إن العـودة إلى تاريـخ تولّـي منصـب رئيـس الجمهوريـة تشـير إلى أن الاعتبـارات السياسـية والعوامـل التاريخيـة غالبـاً مـا تكـون حـاضرة عنـد الذهـاب نحـو حسـم هـذا المنصـب، وهـذا المـؤشر يصـب في مصلحـة الاتحـاد الوطـني الكردسـتاني، الـذي ظفـر بالمنصـب أكـثر من مـرة على الرغـم مـن عـدم حصولـه عـلى أغلبيـة عـدد المقاعـد عـلى المسـتوى الكـردي. وتبـدو فرصـة الوزيـر السـابق نـزار آميـدي، الـذي شـغل أيضـاً مناصـب متقدمـة سـابقة في السـلطات الاتحاديـة، في الفـوز حـاضرة في ظـل إصرار الاتحـاد الوطـني الكردسـتاني عـلى نيـل حقـه التقليـدي في المنصـب ضمـن إطـار حالـة التـوازن السـياسي الكـردي. ويعـد نـزار آميـدي مرشـحاً غـير جـدلي، لا توجـد عليـه تحفظـات عـلى المسـتوى الوطـني، كمـا أنـه يتمتـع بخـبرة واسـعة نتيجـة لعملـه في مواقـع مختلفـة في مؤسسـة رئاسـة الجمهوريـة، وهـذه القضايـا قـد تمهّـد طريقـه نحـو رئاسـة الجمهوريـة، يضـاف إليهـا خـبرة الاتحـاد الوطـني الكردسـتاني وقدرتـه عـلى إدارة مفاوضـات اللحظـات الأخـيرة.

الثالث: مرشح التسوية

إن تصـدّر الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني نتائـج القـوى الكرديـة، وعلاقاتـه السياسـية الواسـعة مـع الأحـزاب الأخـرى الـتي مكنتـه مـن حسـم منصـب النائـب الثانـي لرئيـس مجلـس النـواب لصالحـه، لا يعـني عـدم وجـود تحديـات تواجـه فرصتـه في نيـل منصـب رئيـس الجمهوريـة كاسـتحقاق انتخابـي، مـن بينهـا احتمـال معارضـة الاتحـاد

الوطني الكردستاني لهذا الترشيح، مما قد يدفعه نحو محاولة إقناع حلفائه في بغداد بعدم التصويت لمرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وكذلك الحال مع الاتحاد الوطني الكردستاني، فإن التعويل على القدرة على إدارة المفاوضات السياسية، والأعراف السابقة، والتفاهمات التاريخية، ربما لن يكون وحده كافياً في حال وظف الحزب الديمقراطي الكردستاني تأثيره السياسي للحيلولة دون حصول مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني على الأصوات التي توصله إلى رئاسة الجمهورية.

مما يعني أن الذهاب نحو مرشح التسوية يبقى أمراً وارداً لتلافي أي انسداد قد يؤخر الاتفاق على رئيس الجمهورية الجديد ضمن المدة التي حددها الدستور، خصوصاً وأن التجارب السابقة أثبتت أن المرشح الذي يحظى بالتوافق الكردي هو الذي يمضي لرئاسة الجمهورية.

خاتمة

أثبتت التجارب أن الحالة التفاوضية هي التي غالباً ما تفرض نفسها في الأوقات الحرجة التي تسبق انتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي فإن الذهاب نحو مرشح التسوية يبقى أمراً وارداً. ونتيجة لذلك، ترجح هذه الورقة الاحتمال الثالث، الذي يتضمن الذهاب نحو شخصية توافقية ترضي الحزبين الكرديين الرئيسين، وليس بالضرورة استبدال مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني، إذ يمكن أن يتم دعم المرشح ذاته، لكن يجب أن يكون ذلك مقروناً بموافقة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفقاً للمعادلة التالية:

مرشح التسوية = يرشحه الاتحاد الوطني الكردستاني + يوافق عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org